الجمهوريـــة العربيـــة السوريـــة

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

الوضع الزراعي
في
المنطقة الشرقية

إعـداد

عطيه الـهندي

مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية

جمعية العلوم الاقتصادية – ندوة الثلاثاء الاقتصادية

26/1/2010

جمعية العلوم الاقتصادية السورية

ص.ب. 2979 ـ فاكس 2325462
هاتف 2324427 ـ 2325461 ـ دمشق
موقع الجمعية على الانترنت
http://WWW.syrianeconomy.com/

ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون

حول

«الاقتصاد السوري - وآفاق المستقبل»

دمشق 2010/1/5 – 2010/5/25

الوضع الزراعي في المنطقة الشرقية

المهندس عطية الهندي

4

26/1/2010

اولاً – مقدمة حول المساحات الزراعية

- تعتبر المنطقة الشرقية من أهم المناطق الزراعية في الجمهورية العربية السورية من حيث المساهمة في المساحة المزروعة والإنتاج .
- بلغت المساحة الإجمالية للمنطقة الشرقية بحدود 7.6/ مليون هكتار أي بنسبة 41% من إجمالي مساحة القطر في حين بلغت المساـــاحات القابلة للزراعـــة 2.6/ مليون هكتار بنسبة 43% والمروج والمراعي 41% والحراج 20% .

إجمالي الأراضي في المنطقة الشرقية لعام 2008

المساحة : هكتار

البيــــان	مجموع المساحة	أراضي قابلة للزراعة	أراضي غير قابلة للزراعة	مروج ومراعي	حراج
الرقـــــــة	1961586	816847	164730	963698	16311
ديـر الــزور	3306000	212664	1201876	1882860	8600
الحســـــكة	2333359	1557993	144528	538210	92628
إجمالي المنطقة الشرقية	7600945	2587504	1511134	3384768	117539
إجمالي سورية	18517971	6023792	3683404	8231974	578801
النسبة المئوية لإجمالي المنطقة الشرقية من إجمالي سورية	41.05	42.95	41.03	41.12	20.31

الأراضي المزروعة فعلاً لعام 2008

- بلغت المساحة المزروعة فعلاً 1.828/ مليون هكتار بنسبة 40% من إجمالي المساحة المزروعة وشكلت المساحات البعلية 1.096/ مليون هكتار بنسبة 34% من مساحة البعل الإجمالية مقابل 732/ ألف هكتار بنسبة 54% من إجمالي مساحة المروي في القطر .

الاراضي القابلة للزراعة واستخداماتها على مستوى محافظات المنطقة الشرقية لعام 2008

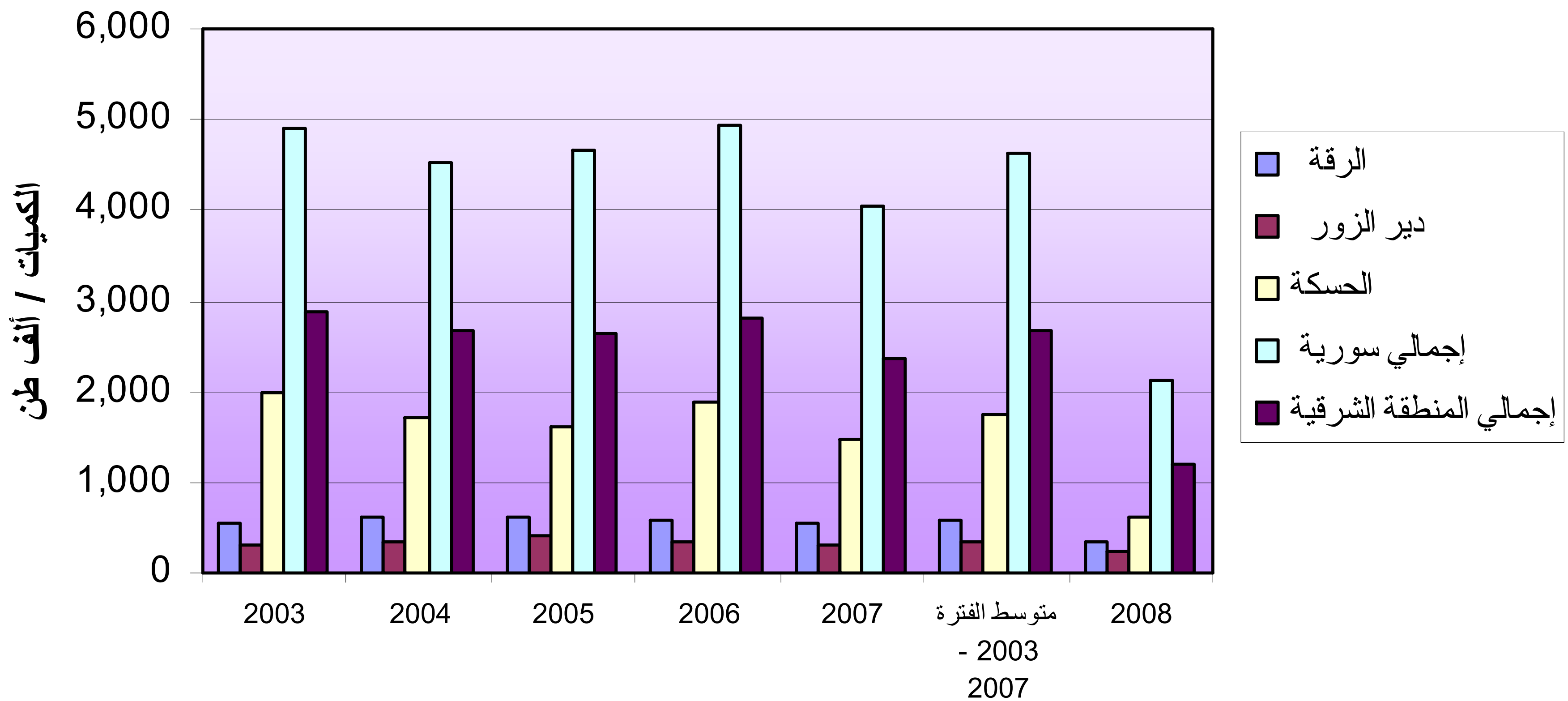
المساحة : هكتار

البيان	أراضي قابلة للزراعة	الأراضي المستثمرة	للراحة سبات	الأراضي المزروعة فعلا	المجموع		البعل		السقي	
					البعل	السقي	سليخ	مشجر+ حور+ معمر +مشاتل +محمية+	سليخ	مشجر+ حور+ معمر +مشاتل +محمية+
الرقـــــة	816847	806405	349508	456897	268966	187931	268568	398	176404	11527
ديـــر الـــزور	212664	204842	25320	179522	27350	152172	27350	-	144598	7574
الحســـــكة	1557993	1553330	362234	1191096	799681	391415	799636	45	390158	1257
إجمالي المنطقة الشرقية	2587504	2564577	737062	1827515	1095997	731518	1095554	443	711160	20358
إجمالي سورية	6023792	5666327	1055668	4610659	3254174	1356485	2475644	778530	1168469	188016
النسبة المئوية لإجمالي المنطقة الشرقية من إجمالي سورية	43.0	45.3	69.8	39.6	33.7	53.9	44.3	0.1	60.9	10.8

ثانياً – أهمية المنطقة الشرقية في الإنتاج الزراعي

تعتبر المنطقة الشرقية من أهم المناطق الإنتاجية في القطر وخاصةًً في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية وأهمها :

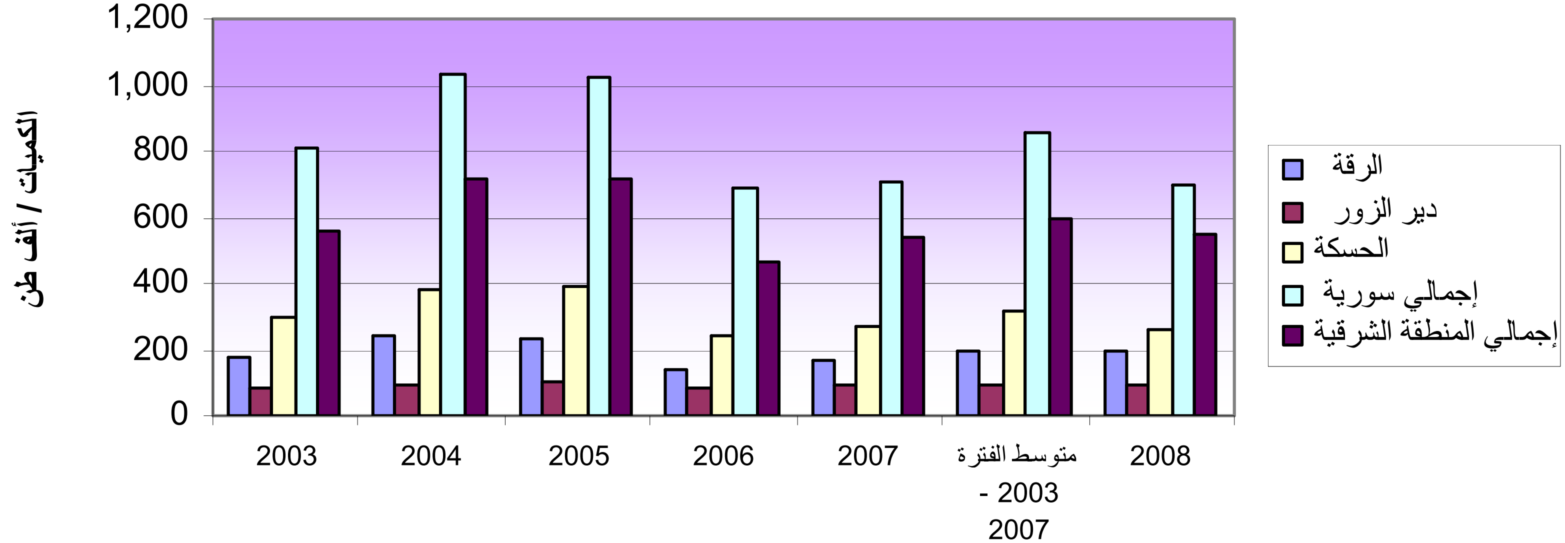
إنتاج محصول القمح في المنطقة الشرقية خلال الأعوام 2003 ولغاية 2008 ومقارنتها مع إجمالي الإنتاج في سورية



ساهمت المنطقة الشرقية في السنوات الأخيرة بنسبة 56-58% من إنتاج القمح الإجمالي في القطر حيث تراوح إنتاج المنطقة بين 2.350 -2.870/ ألف طن في السنوات الأخيرة بين 2003-2007 ، وانخفض إنتاج القمح بشكل كبير في العام 2008 نتيجة الظروف الجوية السيئة حيث انخفض الإنتاج بأكثر من /1.3/ مليون طن .

إنتاج محصول القطن في المنطقة الشرقية خلال الأعوام 2003 ولغاية 2008 ومقارنتها

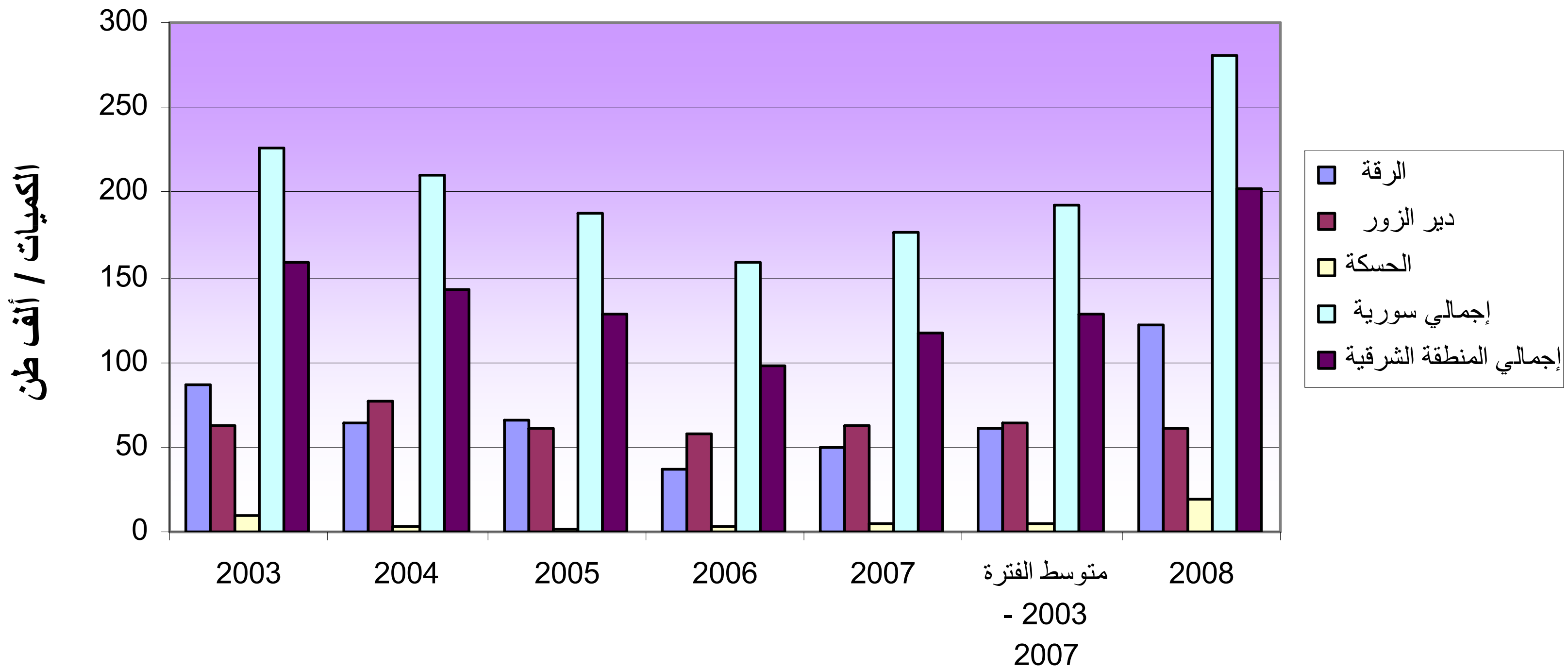
مع إجمالي الإنتاج في سورية



تعتبر المنطقة الشرقية من أهم المناطق الإنتاجية لمحصول القطن حيث ساهمت بنسبة تراوحت بين 68-78% من الإنتاج الإجمالي الكلي ،وتعتبر الحسكة من أهم المناطق الإنتاجية .

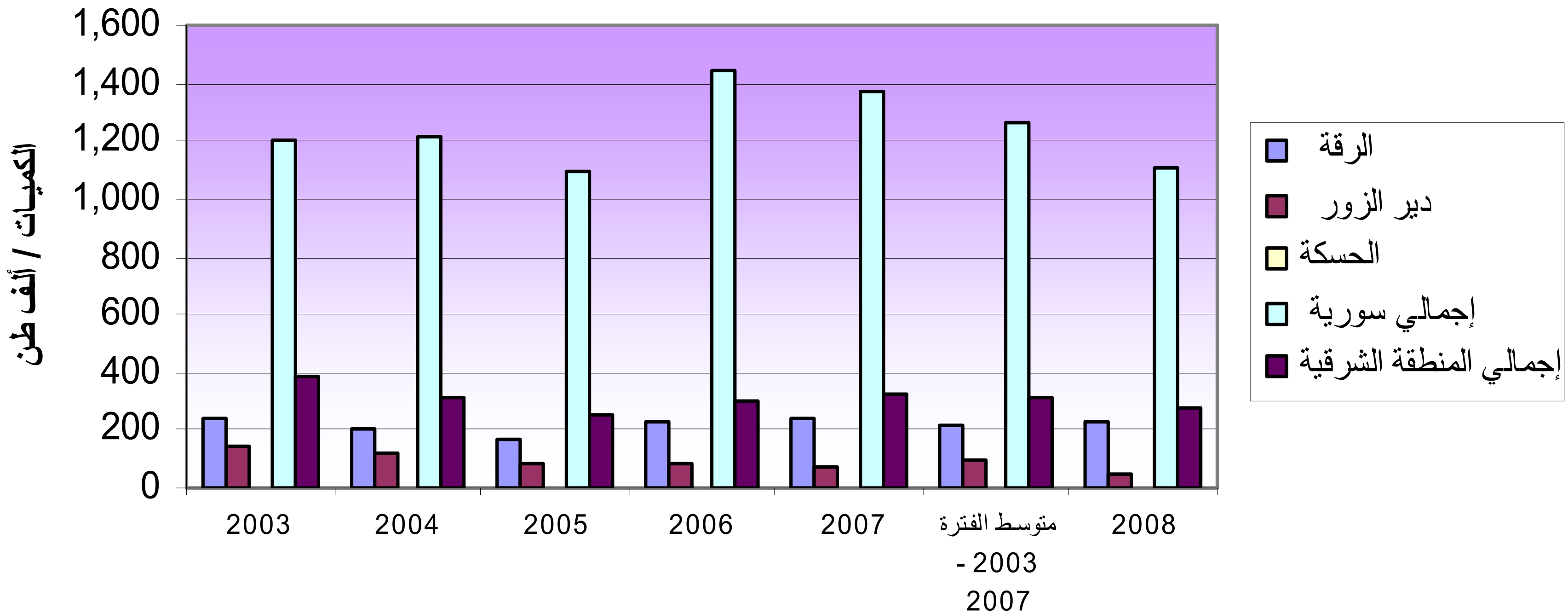
إنتاج محصول الذرة الصفراء في المنطقة الشرقية خلال الأعوام 2003 ولغاية 2008

ومقارنتها مع إجمالي الإنتاج في سورية



تساهم المنطقة الشرقية بنسبة تراوحت بين 62-72% من إنتاج الذرة الصفراء في القطر حيث تتركز زراعة المحصول في محافظتي الرقة ودير الزور كون زراعة المحصول تتم بشكل تكثيفي من جهة وتوفر الموارد المائية في نهر الفرات لزراعة المحصول من جهة اخرى.

إنتاج محصول الشوندر السكري في المنطقة الشرقية خلال الأعوام 2003 ولغاية 2008 ومقارنتها مع إجمالي الإنتاج في سورية

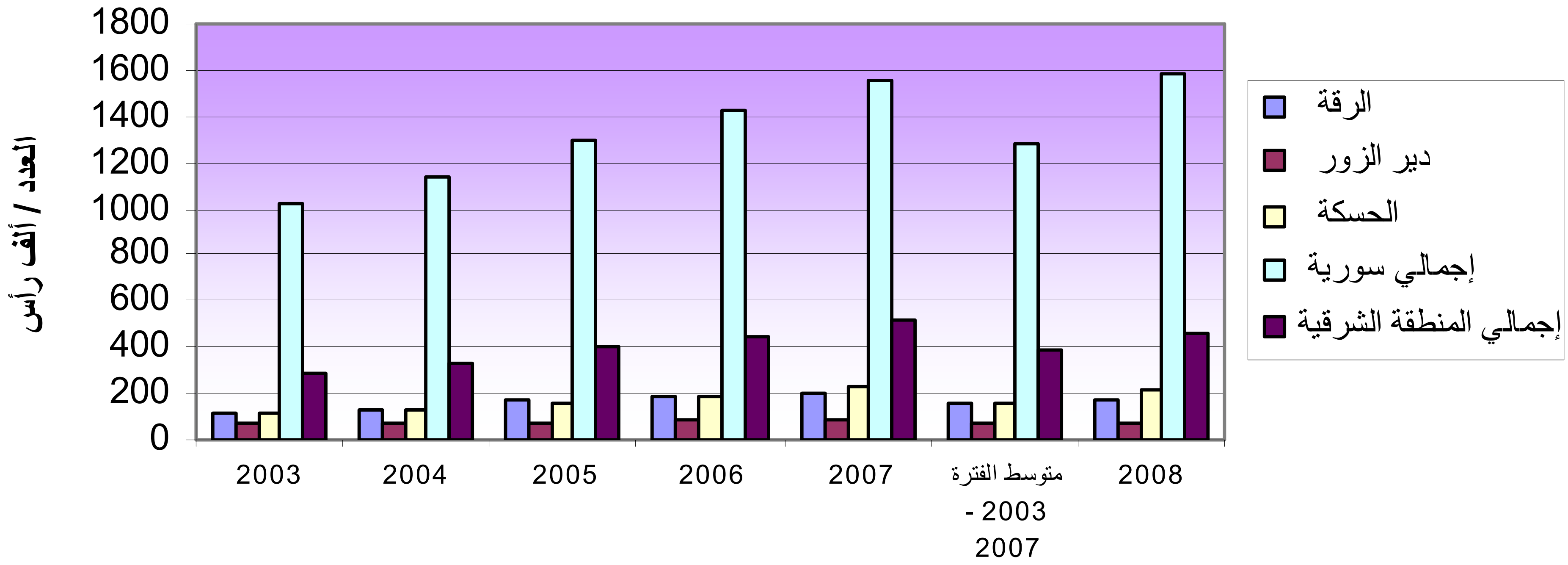


يزرع المحصول في محافظتي الرقة ودير الزور ولا يزرع في الحسكة لبعدها عن المعامل وعدم توفر الجدوى الاقتصادية نتيجة الحاجة لنقله مسافات طويلة وتراوحت مساهمة المحافظتين بين 21-25% من إجمالي الإنتاج .

الإنتاج الحيواني

يشغل الإنتاج الحيواني أهمية واضحة في المنطقة الشرقية من حيث الأعداد والإنتاج وأهمها :

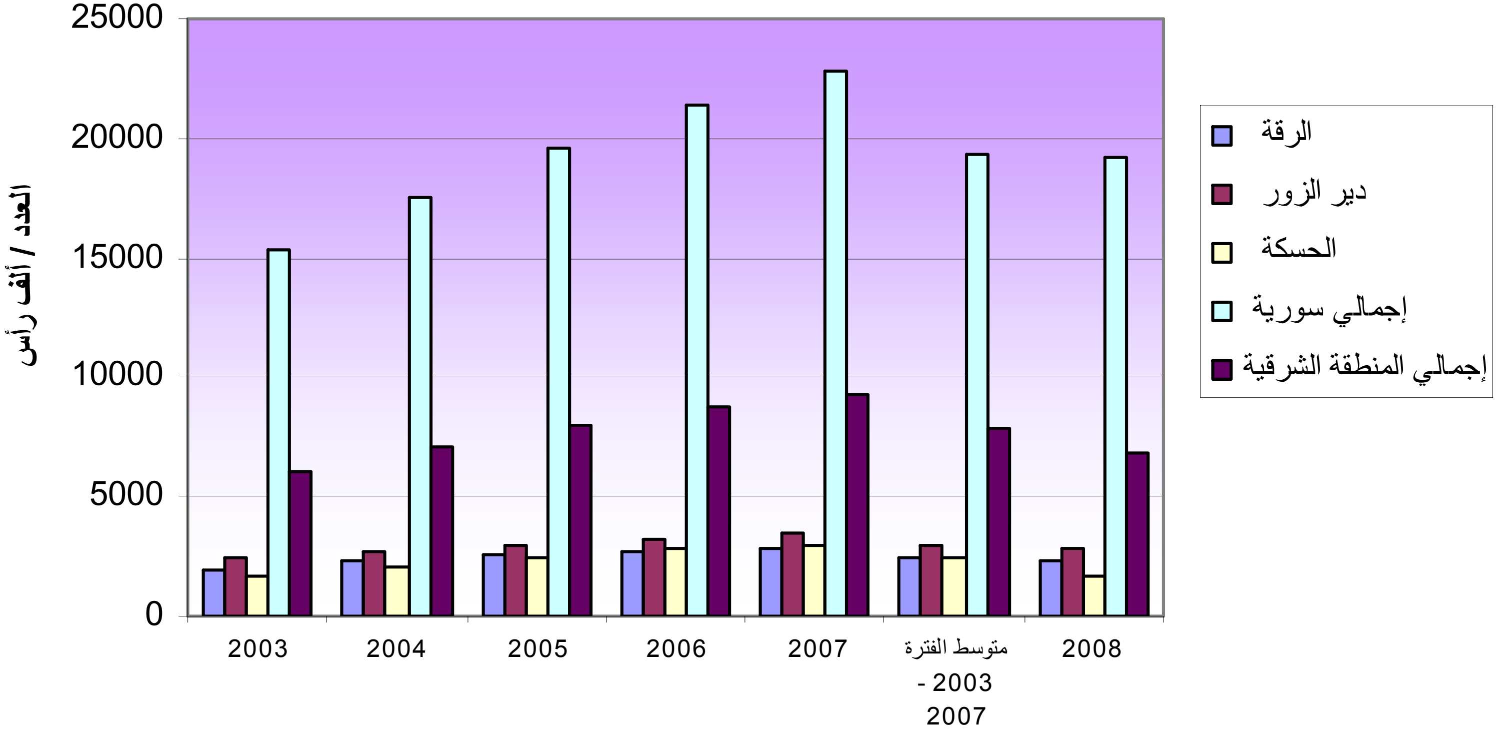
عدد رؤوس الماعز في المنطقة الشرقية خلال الأعوام 2003 ولغاية 2008 ومقارنتها مع إجمالي الإنتاج في سورية



تراوحت أعداد الماعز في المنطقة الشرقية بين 292-512/ ألف رأس وشكلت نسبة تراوحت بين 29-33% من إجمالي الماعز في القطر.

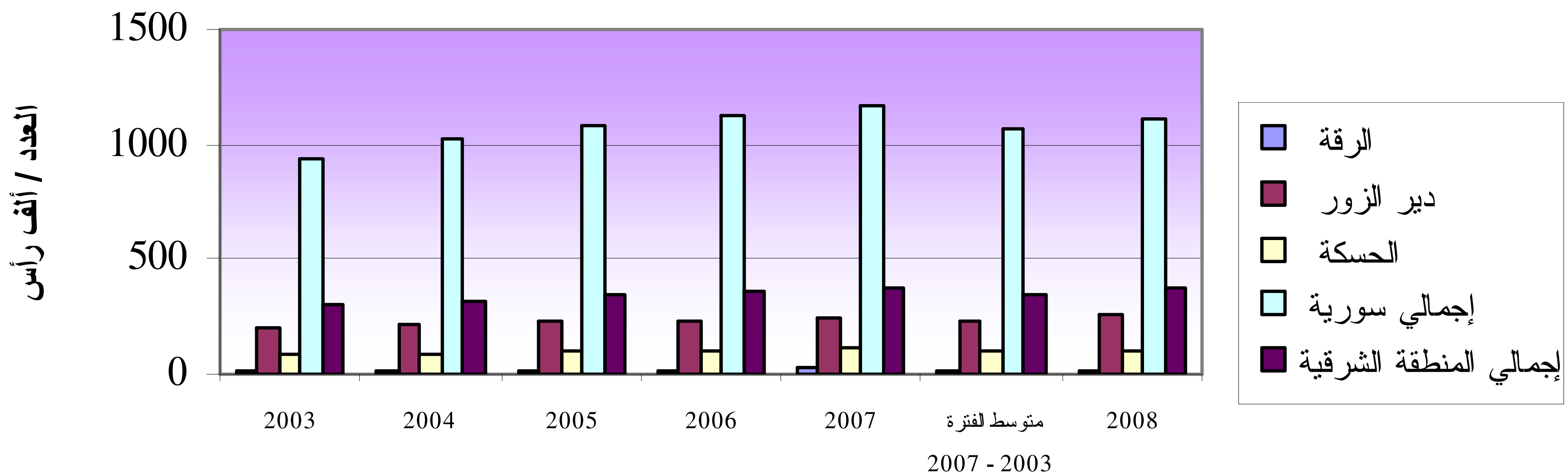
عدد رؤوس الأغنام في المنطقة الشرقية خلال الأعوام 2003 ولغاية 2008 ومقارنتها مع

إجمالي الإنتاج في سورية



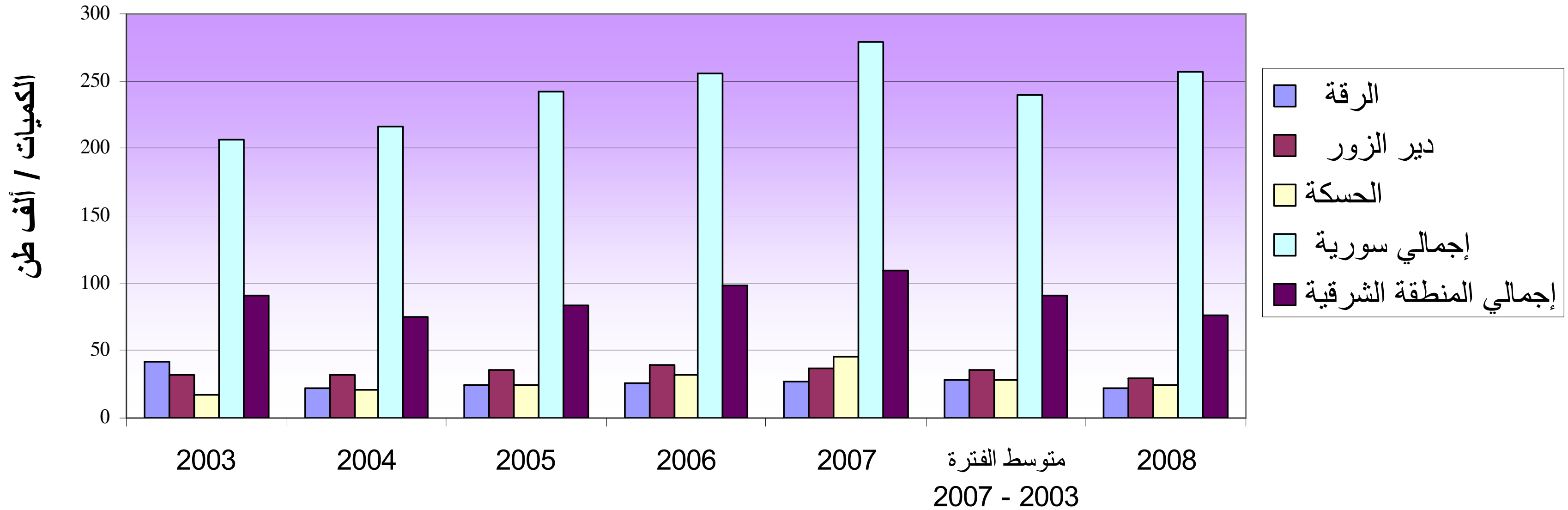
تراوحت أعداد الأغنام بين 6-9.3 / مليون راس شكلت نسبة تراوحت بين 36- 41% من العدد الإجمالي .

عدد رؤوس الأبقار في المنطقة الشرقية خلال الأعوام 2003 ولغاية 2008 ومقارنتها مع إجمالي الإنتاج في سورية



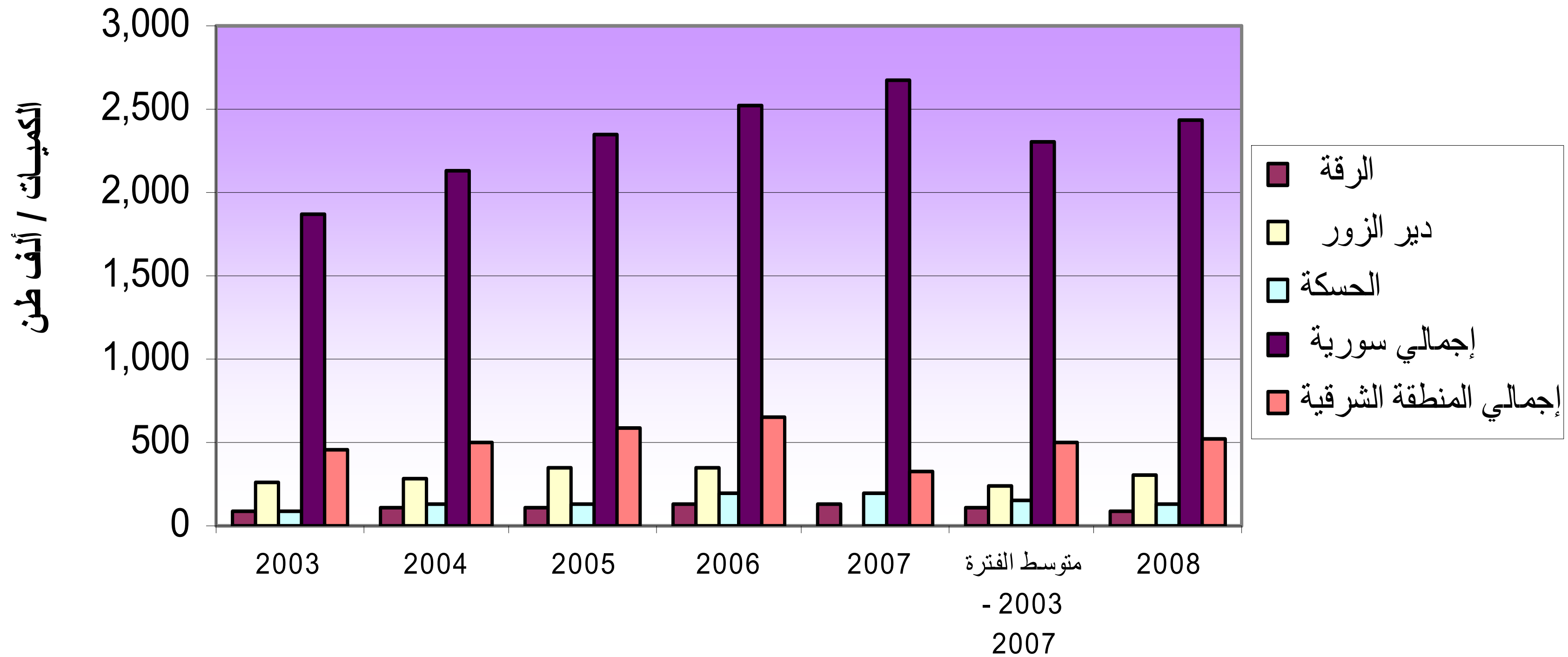
تراوحت أعداد الأبقار بين 300-379/ ألف بقرة وشكلت نسبة تراوحت بين 31-34%

إنتاج اللحم من المجترات (الماعز ، الأغنام ، الأبقار) في المنطقة الشرقية خلال الأعوام 2003 ولغاية 2008 ومقارنتها مع إجمالي الإنتاج في سورية



تراوح إنتاج اللحم الأحمر (أغنام ،أبقار ، ماعز) بين 75- 109 / ألف طن وبنسبة تراوحت بين 30- 44% من إنتاج اللحوم الحمراء في القطر .

إنتاج الحليب من المجترات (الماعز ، الأغنام ، الأبقار) في المنطقة الشرقية خلال الأعوام 2003 ولغاية 2008 ومقارنتها مع إجمالي الإنتاج في سورية



تراوح إنتاج الحليب بين 328 – 652/ ألف طن وبنسبة تراوحت بين 12- 26 % من الإنتاج الإجمالي .

ثالثاً – السياسات الزراعية على المستوى الكلي والمناطقي

- ركزت السياسات الكلية المطبقة في سورية منذ الستينات إلى توفير الغذاء وتحسين سبل توزيعه وذلك انسجاماً مع التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- وعليه فقد شغلت السياسات الزراعية الأهمية كونها المحرك الأساس لتوفير الاحتياجات الحياتية والضرورية ، وتركز العمل على تطوير القطاع الزراعي ودعمه وتوفير مستلزماته وإقامة المؤسسات الحكومية المعنية بتسويق الإنتاج وتوزيع مستلزماته وتوفيرها بأسعار اقتصادية .

وفي الإطار العام فقد هدفت السياسات الزراعية إلى تحقيق ما يلي :

- تحقيق مساهمة فاعلة للقطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي، وفي الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل المنتج.
- تحسين الواقع المعيشي للسكان وتوفير احتياجاتهم الغذائية بأسعار تتناسب ومستويات الدخل وتقليل الفارق قدر الامكان بين الريف والمدينة .
- زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية وخاصةً القمح ، وتضييق الفجوة الغذائية، وتحسين الميزان السلعي الغذائي بتنمية الصادرات وإقلال الواردات.
- تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك في مستوى تكامل المدخلات وتكامل الإنتاج ، بحيث يوفر القطاع الزراعي نسبة هامة من المدخلات والمواد الخام لقطاع الصناعة، وتكثيف استعمال الزراعة للمنتجات الصناعية كالآلات والأسمدة .

اتصفت السياسات الزراعية التي تم تطبيقها قبل التسعينات بمستوى عال من الحماية، ثم خضعت السياسات الزراعية ومنذ بداية التسعينات إلى العديد من التعديلات التي استوجبتها طبيعة المرحلة .

وأهم ما تميزت به السياسات الزراعية في إطارها العام في السنوات الأخيرة ما يلي :

- استمرار تسعير وتسويق المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية التي يزرع معظمها في المنطقة الشرقية (القمح ، القطن ، الشوندر السكري) وفق الكلفة الفعلية + 25% كهامش ربح .
- التخفيض التدريجي ومنذ التسعينات لدعم بعض مستلزمات الإنتاج .
- انشاء صندوق الدعم الزراعي في العام 2008 .

- تعديل أسلوب الدعم مؤخراً (2008 و2009) نتيجة تحرير أسعار الأسمدة وزيادة أسعار المحروقات من خلال تعويض الفارق بتكاليف الأسمدة لمحاصيل (القطن ، الذرة الصفراء ، البطاطا ، البندورة) والعمل على إضافة محاصيل جديدة وتقديم الدعم لمزارعي القطن الذين يروون محاصيلهم على الآبار الارتوازية (الفارق بأسعار المحروقات) .
- دعم بذار المحاصيل الاستراتيجية لتشجيع المنتجين على استخدام البذار المحسن وذات الإنتاجية العالية .
- استيفاء بدلات أجور الري المخفضة من شبكات الري الحكومية .
- اعتماد مشروع التحول إلى الري الحديث وبإجراءات تشجيعية .

- الحد من حصر تسويق المنتجات الزراعية بجهات القطاع العام باستثناء المحصور تصنيعها بمؤسسات الدولة (قطن ـ تبغ ـ شوندر سكري) وإفساح المجال للقطاع الخاص بتسويق وتصنيع بقية المنتجات .
- السماح بتصدير كافة السلع الزراعية من قبل القطاعات المختلفة عدا (القمح، القطن، التبغ) المحصور تصديرها بالمؤسسات الحكومية .
- تشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في المشروعات الزراعية ومشروعات التصنيع الغذائي من خلال التشريعات الهادفة إلى منح المزيد من التسهيلات (زيادة فترات الإعفاء من الضرائب ومنح المزيد من الإعفاءات للمشروعات المقامة في المناطق النائية) .

- الإلغاء الكامل للضرائب والرسوم على تصدير كافة المنتجات الزراعية بموجب المرسوم /15/تاريخ 3/7/2001 .
- منح القروض الزراعية من المصرف الزراعي وبشكليها العيني والنقدي وبآجالها المختلفة وبفائدة اقل من الفائدة في القطاعات الأخرى بمعدل 1-2% .
- قيام المؤسسة العامة للأعلاف بتوزيع الكميات المتوفرة لديها من الأعلاف وحسب مقننات محددة والسماح للقطاع الخاص بالاتجار بالمواد العلفية لتأمين الاحتياج .

رابعاً –منعكسات تطبيق السياسات الزراعية على القطر بشكل عام والمنطقة الشرقية بشكل خاص

نتج عن التوجهات الاستراتيجية في المجال الزراعي العديد من التأثيرات الايجابية والسلبية على القطاع الزراعي أهمها :

أ – الايجابيات (نقاط القوة)

- زيادة المساحات المستثمرة المروية في المنطقة الشرقية من خلال مشاريع الري الحكومية وحفر الآبار من 618/ ألف هكتار في العام 1995الى 732/ ألف هكتار في العام 2008 .
- زيادة إعداد السدود المقامة في المنطقة الشرقية (الفرات ، البعث ، سدود البادية(دير الزور)، سدود الحسكة (11) .

- زيادة الإنتاج الزراعي بشكل واضح وتحقيق قفزة نوعية في العديد من المنتجات، أدت إلى انتقال سورية من مرحلة استيراد العديد من المواد الغذائية إلى تحقيق الكفاية و الفوائض في العديد منها .
- المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني وخاصةً من المحاصيل الاستراتيجية (القمح – البقوليات الحبية – القطن) وتوفير فوائض تصديرية لتوفير القطع لاستيراد باقي الاحتياجات لتوفير الأمن الغذائي .
- تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية نتيجة الأسعار المجزية التي تم منحها للمحاصيل الاستراتيجية التي تعتمد عليها المنطقة الشرقية (عدا السنوات الأخيرة التي كانت سيئة جداً وأدت إلى تراجع الوضع الزراعي والغذائي واضطرار أعداد كبيرة من السكان الى الهجرة) وأصبحوا بحاجة إلى المساعدات الغذائية بعد أن كانوا رافدين بالغذاء للمناطق الأخرى .

- تطور البنى التحتية في المناطق الريفية لتأمين الخدمات للقطاع الزراعي (طرق زراعية – كهرباء - ماء – اتصالات - نقل وتخزين – خدمات وغيرها).
- تطور الخدمات الموجهة إلى القطاع الزراعي (بحوث – إرشاد – تأهيل - رعاية صحية وبيطرية ... وغيرها).من خلال زيادة الانفاقات المخصصة لها .

ب– السلبيات (نقاط الضعف)

- نقص في مياه المصادر المختلفة نتيجة الحفر العشوائي للآبار والضخ غير المتوازن أو غير المبرمج مما أدى إلى جفاف أو شح المياه في نهر الخابور وانخفاض منسوب المياه الجوفية ويزيد العجز المائي في المنطقة الشرقية عن 2.5/مليار م^3 سنوياً في حين يقدر العجز الكلي على مستوى القطر بحدود 3.5/ مليار م^3.
- البطء في التحول إلى تقانات الري المتطورة رغم الحاجة الماسة لاعتماد ذلك ورغم التشجيع من خلال التسهيلات المالية حيث ما زالت المساحات التي تستخدم تقانات ري متطور على مستوى القطر قليلة ومساحتها الإجمالية بحدود 250/ألف هكتار وبنسبة لا تتجاوز 18% . أما في المنطقة الشرقية فان المساحة الإجمالية التي تستخدم تقانات ري حديث فقد بلغت 52/ ألف هكتار وبنسبة 7% فقط من المساحة المروية في المنطقة .

- تدهور المراعي الطبيعية في البادية وزحف التصحر نتيجة الفلاحة والرعي الجائر وحركة الآليات العشوائية.
- تفتت الحيازات الزراعية بشكل مستمر وعدم اتخاذ خطوات جادة للحد من هذه الظاهرة.
- عدم كفاية الخدمات المقدمة للمحافظات الشرقية لتلبية الاحتياجات الفعلية والنمو السكاني وغيرها .

خامساً – التوجهات والسياسات الجديدة

- بعد تعرض القطر في السنوات الأخيرة وخاصةً المنطقة الشرقية لتكرار مواسم الجفاف وموجات الغبار المتكرر، فقد أدى ذلك إلى تدني الأوضاع المعيشية للمواطنين وهجرة أعداد كبيرة منهم وغيرها .
- وعليه فقد تزايدت وتيرة الجهود في السنوات الأخيرة لإعادة تنمية وتأهيل المنطقة ورفدها بالخدمات المناسبة ومساعدة المنتجين على تحمل متطلبات الحياة واهم هذه التوجهات والسياسات :

❖ إطلاق مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية في العام 2008 ويغطي مساحة 7.6/ مليون هكتار ، وبكلفة 58/مليون ل.س ويتضمن تنفيذ عدة مكونات لتنمية المنطقة والحد من الفقر.

- إقرار مشروع دجلة لارواء 150/ ألف هكتار وبكلفة 100/مليار ل. س .
- تتخذ الإجراءات لتسريع وتيرة العمل بمشروع التحول إلى الري الحديث .
- التنسيق مع المنظمات والدول المانحة إضافة إلى المساهمة الحكومية في تأمين سلة غذائية للمناطق المتأثرة بالجفاف والتي تعاني الفقر.
- التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة لإحداث صندوق المعونة الاجتماعية وتحديد المستهدفين للاستفادة من هذا الصندوق . ويتوقع في حال اعتماده أن تستفيد منه المنطقة الشرقية نظراً لارتفاع مستوى الفقر فيها وخاصة في السنوات الأخيرة .
- يتم العمل على صياغة البرنامج الوطني للأمن الغذائي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة /الفاو/ :

- ✓ يهدف المشروع الى اقرار وثيقة وطنية للأمن الغذائي على الأمد المختلفة (القصيرة والمتوسطة والطويلة) بالتركيز على أكثر المناطق فقراً حيث تم تشميل المنطقة الشرقية به.
- ✓ تشارك به كافة الجهات ذات العلاقة بالأمن الغذائي الوطني .
- ✓ يتضمن البرنامج ست مكونات هي (المياه - الإنتاج النباتي - الإنتاج الحيواني - مؤسسات التنمية الريفية - سبل تأمين المعيشة - شبكات الأمان الاجتماعي والبيئة .
- ✓ يتوقع أن يعرض على الحكومة للموافقة عليه خلال الشهرين القادمين لتحديد الالتزامات المختلفة حيال تنفيذه (الحكومية ، الخاصة ، القروض ، المساعدات) لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين الواقع المعيشي للمواطنين .

شكراً لإصغائكم

عطيه الهندي

مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي – الجمهورية العربية السورية

atieh.elhindi@napcsyr.org

طريقة الاتصال بالمديرية:

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - مديرية مركز السياسات الزراعية
فاكس: 5455369 - هاتف: /2/ 1/ 5455370